الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/34/124
19 March 1979

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البندان ٢٤ و ٢٥ من القائمة الأولية*

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٩ موجهة من الممثل الدائم
لمصر لدى الأمم المتحدة الى الامين العام

أرجو التفضل بنشر الرسالة الموجهة الى سيادتكم من الدكتور مصطفى خليل ، رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها ، والمرفق نسخة منها ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٢٤ و ٢٥ من القائمة الأولية .

( توقيع ) أحمد عصمت عبد المجيد
السفير
الممثل الدائم

* A/34/50 .

مرفـق

رسالة مؤرخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٩ موجهة
من رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتهـا الـــى
الامـين العـام

لقد أكدت مصر دائما في سعيها الدائب لاحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط تمسكها الكامل بضرورة إعمال، ميثاق الأمم المتحدة وما تضمنه من مبادئ سامية ، وضرورة تنفيذ ما نصت عليه قرارات المنظمة خلال ثلاثين عاما استمر خلالها النزاع في المنطقة وعانت خلال تلك الحقبة من الزمان شعوبها .

وكان ايمان مصر الراسخ بأهمية دور المنظمة الدولية وضرورة العمل من أجل السلام في اطارها وتحت رايتها باعثا على أن تحرص مصر من جانبها على دعوة الأمم المتحدة دائما الى المشاركة الفعالة في جميع المراحل التي مرت بها مساعي السلام منذ بدأت، في نوفمبر ١٩٧٧ مبادرة الرئيس محمد أنور السادات .

واستمرارا فيما آمنت به مصر من ضرورة تلك المشاركة وذلك التشاور ، فانه يشرفني اليوم أن أنقل اليكم ما نحن بصدد التوصل اليه اذ نحقق خطوة هامة على طريق التوصل الى تسوية سلمية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط .

ان ما نحن بصدد التوصل اليه من سلام بين مصر واسرائيل يستند أساسا الى ما تضمنته قرارات الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بجميع أجزائهما .

ولقد أسفر التفاوض بين الأطراف ـ والذى دعت اليه قرارات مجلس الأمن بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ـ عن الاتفاق على معاهدة سلام بين مصر واسرائيل تحقق ما يلي :

(١) انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المصرية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ وعودة سيادة مصر الى تلك الأراضي ، وذلك إعمالا لمبدأ عدم شرعية احتلال الأراضي عن طريق الحرب .

(٢) انهاء حالة الحرب بين الدولتين .

(٣) ضمان متبادل لحرمة وحدة أراضي كل من الطرفين .

وبالاضافة الى ما سبق ، فان ما نحن بصدد التوصل اليه يتضمن إعمالا لما عبّرت عنه قرارات المنظمة الدولية وما عبّر عنه المجتمع الدولي بأسره من قناعة ثابتة بأن جوهر النزاع في الشرق الأوسط

هو المشكلة الفلسطينية ، وانه لا سبيل لاحلال سلام عادل ودائم في المنطقة الا بالتوصل الى تسوية عادلة لتلك المشكلة بجميع جوانبها تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ولقد حرصت مصر في ذلك الصدد على قيام رباط وثيق - سياسي وقانوني - بين معاهدة سلام تعقد بين مصر واسرائيل من جانب وبين تقدم على صعيد القضية الفلسطينية من جانب آخر . ويتمثل ذلك الرباط في اتفاق تكميلي يتضمن جدولا زمنيا لتنفيذ مراحل قيام السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ويتضمن ذلك الاتفاق التكميلي أمورا أهمها :

( ١ ) أن تبدأ المفاوضات بين مصر واسرائيل والأردن - اذا ما وافق الأخير على الاشتراك - بعد شهر من التصديق على المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وذلك تمهيدا لاقامة انتخابات المجلس الفلسطيني الذى سيتولى السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

( ٢ ) تنتهي تلك المفاوضات في تاريخ مستهدف هو عام واحد تعقد الانتخابات بعده في أقرب وقت ممكن .

( ٣ ) تتناول المفاوضات صلاحيات وسلطات المجلس الفلسطيني الى جانب الاجراءات الخاصة بالانتخابات .

( ٤ ) يتولى المجلس الفلسطيني سلطاته بعد شهر من عقد الانتخابات ، ويتم في نفس الوقت انسحاب القوات الاسرائيلية واعادة توزيع القوات الباقية منها في مواقع محددة وانسحاب الادارة المدنية التابعة لها وفقا لاتفاقيات كامب دافيد .

( ٥ ) قيام فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، تتم خلالها مفاوضات سياسية يشترك فيها ممثلو الشعب الفلسطيني ، بهدف تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وسبيل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

هذا عن القضية الفلسطينية التي كان هدف مصر الأول التوصل الى حل عادل لها ، وذلك لا يقل في الأولوية عن انسحاب اسرائيل من الأراضي المصرية المحتلة وعودة سيادة مصر على سيناء ، الأمر الذى يتحقق بمقتضى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية المرتقب توقيعها .

ان ما تم التوصل اليه يعتبر بداية لتنفيذ ما نصت عليه مقررات منظمتنا الدولية من عدم شرعية احتلال الاراضي عن طريق الحرب ، واقامة المستوطنات ، ومن ضرورة التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة تضمن أمن وسلامة كل دول المنطقة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعه .

( التوقيع ) مصطفى خليل
رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها

- - - - -